تحليل العلاقة بين التضخم والحصيلة الضريبية في العراق للمدة ١٩٩٠–٢٠١٠

TAnalysis of the relationship between inflation and the tax revenue in Iraq for the period ١٩٩٠-٢٠١٠

أ.م.د. هيثم عبد القادر الجنابي
الكلية التقنية الادارية – بغداد

ميسم صبري عبد
باحثة– المصرف الصناعي

المستخلص

عانى الاقتصاد العراقي لمدة طويلة من التضخم بسبب الحروب التي مر بها والقرارات والعقوبات الاقتصادية التي فرضت عليه, هذه الظاهرة القت بظلالها على مختلف نواحي الاقتصاد ومن ضمنها الحصيلة الضريبية التي تسعى الدولة لتعظيمها في مجموع إيرادات الخزينة.

ويغطي البحث السنوات ١٩٩٠–٢٠١٠ وقد قسمت هذه السنوات تبعا للمتغيرات الاقتصادية التي شهدها البلد.

واعتمد البحث على التحليل القياسي الذي يرتكز إلى المعلومات والبيانات المتوافرة عن الموضوعات ذات الصلة بالبحث وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية لاختبار الدوال المصاغه.

وأستنتج البحث أِن نسب التضخم و الناتج المحلي الإجمالي يؤثران بشكل محدود على الحصيلة الضريبية المباشرة و غير المباشرة بالأسعار الجارية و بالأسعار الثابتة، لأنَّ تحديد النوعين من الضرائب يرجع إلى تعليمات وقرارات إدارية أكثر مما هي مرتبطة بالواقع الاقتصادي في البلد و هذا يدعم فرضية البحث.

واوصى البحث بتفعيل الدور التمويلي للضريبة للمساعدة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي والعمل على إعادة الضرائب على التركات و الضريبة الزراعية واستحداث ضريبة القيمة المضافة واعادة النظر بالتشريعات الضريبية لجعل الضريبة اداة مرتبطة بالواقع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التضخم، الضرائب المباشرة، الضرائب غير المباشرة، الرقم القياسي لاسعار المستهلك.

ABSTRAC

The Iraqi economy has suffered for a long period of inflation because of the Iraq war and the resolutions and the sanctions that were imposed on Iraq, this phenomenon overshadowed at various aspects of the economy including the tax revenue that the State seeks to optimize the total income for the budget, the

research covers the years ١٩٩٠-٢٠١٠, these years have been divided according to the country's economic variables.
The research adopted on econometrics analysis that is based on the information and data available on topics and has been using statistical methods to test functions are formulated.
Research concluded that rates of inflation and GDP impact is limited to direct taxation and indirect in current prices and constant prices, because the select types refer to the instructions and decisions of administrative more than is associated with the economic reality in the country and this supports the hypothesis research.
Research recommended: Activate the role of tax funding helping achieve economic and social stability, and work to return the inheritance tax, agricultural tax and value added tax and review of tax legislation to make the tax tool linked to economic reality.
Key words: Inflation, Direct Tax, Indirect Tax, Price Index.

المقدمة

- **مشكلة البحث**

القت ظاهرة ارتفاع الاسعار التي عانى الاقتصاد العراقي منها لمدة طويلة بسبب الحروب التي مر بها والقرارات والعقوبات الاقتصادية التي فرضت عليه, بظلالها على مختلف نواحي الاقتصاد ومن ضمنها الحصيلة الضريبية وهي أحدى أدوات السياسة المالية التي تسعى الدول جاهدة لتعظيمها في مجموع إيرادات الخزينة.

- **فرضية البحث**

ينطلق البحث من فرضية مفادها:

" إن تأثير معدلات التضخم يختلف حسب نوعية الضرائب التي تجبى لارتباط الضرائب بتعليمات وقرارات إدارية لا تأخذ بالحسبان الوضع الاقتصادي في العراق ".

- **أهداف البحث**

يهدف البحث الوصول إلى:

قياس الفجوة التضخمية في العراق وأسبابها.

معرفة القيمة الحقيقية للحصيلة الضريبية.

معرفة العلاقة أو الارتباط بين التضخم والحصيلة الضريبية.

- **مدة البحث**

يغطي البحث السنوات ١٩٩٠–٢٠١٠ ولقد قسمت هذه السنوات تبعا للمتغيرات الاقتصادية إلى:

المرحلة الأولى ١٩٩٠– ٢٠٠٣. التي شهدت تقلبات اقتصادية متمثلة بالحصار الاقتصادي طيلة المدة.

المرحلة الثانية ٢٠٠٣ – ٢٠١٠. التي تمثلت بعودة تصدير النفط و الظروف الأمنية الصعبة، و تطبيق تعليمات جديدة في جباية الضرائب.

- **أساليب البحث**

للتحقق من فرضية البحث اعتمد الباحثين على أسلوب الربط بين التحليل الوصفي في حساب معدلات النمو والأهمية النسبية، والتحليل القياسي المرتكزين إلى المعلومات والبيانات المتوافرة عن الموضوعات ذات الصلة بالبحث وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية لاختبار الدوال المصاغه.

- **مصادر البحث**

- المصادر العربية و الأجنبية.
- منشورات وزارة التخطيط و الهيئة العامة للضرائب.
- الزيارات الميدانية للهيئة العامة للضرائب ووزارة التخطيط و البنك المركزي العراقي.

١: مفهوم التضخم وقياس الفجوة التضخمية في العراق

١-١: <u>مفهوم التضخم</u>

يعد التضخم ظاهرة اقتصادية موجودة في بلدان العالم كلها ولكن بنسب متفاوتة فهي تختلف من بلد إلى آخر على وفق التطور الاقتصادي والاجتماعي لهذا البلد أو ذاك, فلا يعد الارتفاع البسيط في الأسعار من مؤشرات التضخم, بل أن التضخم يعني " الارتفاع العام المتواصل في مستوى الأسعار والذي يمكن احتسابه على أساس الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، وهو اتجاه تصاعدي في الأسعار بسبب وجود طلب فائض مقارنة بقصور جانب العرض" (طاقة: ٢٨١,٢٠٠٨)، sheffrin:٢٠٠٤, (p. ٤٤٦).

والتضخم يعد من أكبر الاصطلاحات الاقتصادية شيوعاً غير أنه على الرغم من شيوع استخدام هذا المصطلح فأنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه ويرجع ذلك إلى انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم إذ يستخدم هذا الاصطلاح بوصف عدد من الحالات المختلفة, بمعنى أنه من الممكن أن يحدث الارتفاع في الأسعار من دون أن يصحبه ارتفاع في الدخل النقدي، كما أنه من الممكن أن يحدث ارتفاع في التكاليف من دون أن يصحبه ارتفاع في الأرباح, ومن المحتمل أن يحدث إفراط في خلق النقود من دون أن يصحبه ارتفاع في الأسعار أو الدخول النقدية، (العاني: ٢٠٠٢، ٨٩).

فالبعض يعزو ظهور التضخم إلى زيادة كمية النقد المتداولة بشكل أكبر من المعروض السلعي وآخرون يعزو التضخم إلى التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد والتي لابد أن يرافقها ارتفاع في الأسعار (الوادي وآخرون, الاقتصاد الكلي: ٢٠١٠, ١٨١-١٨٢).

وعندما نقول أن التضخم هو الارتفاع المستمر والملموس في الأسعار في دولة ما (الوزني, الرفاعي: ٢٠٠٧ , ١٧٥), لا يقصد به ارتفاع سعر سلعة معينة, وإنما أسعار السلع عموما بحيث كلما ارتفع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات فأن القيمة التي يشتريها الدينار من هذه السلع تقل من ثم فأن التضخم يؤدي إلى تناقص القوة الشرائية للنقود (الوادي وآخرون,: ٢٠١٠,٣١٠).

وعرفه (Mankiw) في كتابه مبادئ الاقتصاد على أنه الزيادة في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد (Mankiw: ٢٠٠٧ , P.٤) وأيضا (Schiller) في كتابه الاقتصاد اليوم الذي ذكر فيه أن التضخم هو الزيادة في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات (Schiller: ٢٠٠٨ , P.٧٢).

وهذا الاتفاق في الآراء يقودنا إلى ملاحظة عدة أمور مهمة يمكن إجمالها في الآتي لاعتبار الارتفاع في الأسعار هو حالة تضخم وهذه الأمور هي:

- أن تكون هناك زيادة بنسبة كبيرة في المستوى العام للأسعار.
- أن تشمل هذه الزيادة معظم أسعار السلع والخدمات، ولاسيما الضرورية والأساسية منها.
- أن يستمر ذلك لفترة طويلة نسبيا. (طاقة: مصدر سابق, ٢٨١).

فالتضخم يصبح أكثر تسارعاً عندما يرافق الزيادة في الإصدار النقدي زيادة في النفقات الحكومية التي تمول بالقروض المحلية بدلا من الضرائب (الجنابي, أرسلان: ٢٠٠٩,٢٧٧).

وبالاعتماد على رأي النقوديين فأن التضخم هو ظاهرة نقدية قائم على الاختلال بين عرض النقد والطلب (شمران: ٢٠٠٥,٤٥). أي بمعنى أنه اختلال بين التيار السلعي والتيار النقدي (الحياني: ٢٠٠٥,١٨١).

أما الاقتصادي (الشهير فيليبس) (Philips) فقد قرر بأن التضخم ضروري للتنمية الاقتصادية, إذ إن نسبة معينة من التضخم في أي اقتصاد ضروري لإدامة العجلة الاقتصادية واستمرار تحريكها, فهو نتاج لعوامل متعددة قد تكون متعارضة فيما بينها وهذه العوامل تؤدي إلى اختلال في العلاقات السعرية أي (أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية) من ناحية وبين أسعار عناصر الإنتاج (مستوى الأرباح ومستوى الأجور) من ناحية أخرى (الهيتي وآخرون: ٢٠١٠، ٥).

فالتضخم تعبير عن الفجوة السلعية (الكمية) تلك الفجوة تمثل الفرق بين حجم الإنفاق الكلي في الاقتصاد (الإنفاق الحكومي والخاص بشقيه الاستهلاكي والاستثماري) والذي يساوي الطلب الكلي في الاقتصاد وبين متغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والذي يمثل العرض الحقيقي من السلع والخدمات في الاقتصاد فعندما يفوق الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فيكون الاقتصاد في حالة فائض طلب, إذ يواجه الاقتصاد النقص في العرض الداخلي من السلع والخدمات أي حدوث فجوة العرض (تسمى تلك الفجوة أيضاً صدمة العرض وهذه الصدمة قد تحدث من داخل الاقتصاد المحلي نتيجة حدوث انخفاض كبير في نسب استغلال الطاقة الإنتاجية

بسبب الكوارث الطبيعية مثلاً ويطلق عليها صدمة العرض الداخلي, وتحدث بسبب عوامل خارجية كحدوث تقلبات في أسعار النفط أو الحروب.

ويطلق عليها صدمة العرض الخارجية إذ تعرض الاقتصاد العراقي إلى هذه الصدمة في عقدي الثمانينات والتسعينات بسبب الحرب والحصار الاقتصادي, والتي تحدث أما نتيجة عدم قدرة الجهاز الإنتاجي وضعف مرونته في مواجهه الطلب المتزايد أو نتيجة ضعف القدرة الاستيرادية للاقتصاد بسبب الهبوط في صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي, والتي ستدفع الأسعار نحو الارتفاع أو للسببين كليهما معاً (أحمد: ١٥٠,٢٠٠٧).

١-٢: قياس الفجوة التضخمية في العراق

هناك ثلاثة مؤشرات لقياس الفجوة التضخمية في العراق وهي: (الصبيحي: ٢٠٠٤، ٣٠)

١- عرض النقد.
٢- الأرقام القياسية.
٣- فجوة الطلب.

وسنقوم بقياس فجوة التضخم بالاعتماد على طريقة الارقام القياسية التي تعد اهم الطرق لقياس مؤشر التضخم الاقتصادي. يبين الجدول (١) فجوة التضخم بالاعتماد على الأرقام القياسية لأسعار المستهلك بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٨.

جدول (١)

فجوة التضخم بالاعتماد على الرقم القياسي لأسعار المستهلك ١٩٨٨=١٠٠

السنوات	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل التضخم %
١٩٩٠	١٦١.٢	–
١٩٩١	٤٦١.٩	١٨٦.٣
١٩٩٢	٨٤٨.٨	٨٣.٧
١٩٩٣	٢٦١١.١	٢٠٧.٦
١٩٩٤	١٥٤٦١.٦	٤٩٢.٢
١٩٩٥	٦٩٧٩٢.١	٣٥١.٤
١٩٩٦	٥٩٠٢٠.٨	(١٥.٤)
١٩٩٧	٧٢٦١٠.٣	٢٣.٠
١٩٩٨	٨٣٣٣٥.١	١٤.٨
١٩٩٩	٩٣٨١٦.٢	١٢.٦
٢٠٠٠	٩٨٤٨٦.٤	٤.٩
٢٠٠١	١١٤٦١٢.٥	١٦.٣
٢٠٠٢	١٣٦٧٥٢.٤	١٩.٣

٢٠٠٣	١٨١٣٠١.٧	٣٢.٥
٢٠٠٤	٢٣٠١٨٤.١	٢٦.٩
٢٠٠٥	٣١٥٢٥٩.٠	٣٦.٩
٢٠٠٦	٤٨٣٠٧٤.٤	٥٣.٢
٢٠٠٧	٦٣٢٠٢٩.٨	٣٠.٨
٢٠٠٨	٦٤٨٨٩١.٢	٢.٦
٢٠٠٩	٦٣٠٧١٣.١	(٢.٨)
٢٠١٠	٦٤٥٨٥٠.٢	٢.٣٩

معدل نمو مركب %	
١٩٩٠-٢٠٠٣	٧٠.٥
٢٠٠٣-٢٠١٠	١٩.٧

المصـــدر: وزارة التخطـيط والتعـاون الإنمـائي، الجهـاز المركـزي للإحصـاء، مديريـة الأرقـام القياسـية، سـنوات متفرقة.

– قام الباحثين باحتساب معدل التضخم على وفق المعادلة الآتية:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك للسنة الحالية – الرقم القياسي لأسعار المستهلك للسنة السابقة}}{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك للسنة السابقة}} \times ١٠٠$$

من خلال مراقبة معدلات التغير السنوي للأرقام القياسية لأسعار المستهلك في جدول (١) نلاحظ تأرجح نسب التضخم بسبب تزايد عرض النقد وارتفاع الكتلة النقدية المتداولة وارتفاع حجم الطلب عن المعروض السلعي, إذ ازدادت معدلات التضخم طيلة مدة البحث عدا انخفاض بسيط في بعض السنوات كسنة ١٩٩٦ بسبب بدء تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء بنسبة (١٥.٤ %) وارتفعت في الاعوام بعد ٢٠٠٣ بسبب ما واجه الاقتصاد من ظروف امنية صعبة عدا انخفاض في معدل التضخم سنة ٢٠٠٩ بنسبة ٢.٨ %.

٢: هيكل الضرائب في العراق وحجمها بالاسعار الجارية والثابتة

٢-١: الحصيلة الضريبية بالاسعار الجارية

يعبر الهيكل الضريبي عن مجموعة الضرائب المختلفة المفروضة في مجتمع معين وفي وقت معين, فالهيكل الضريبي في أي دولة هو عبارة عن مجموعة متباينة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة النوعية منها والعامة بحيث تغلب عليه عادة مجموعة معينه من الضرائب تصبغه بطابعها (الدوري: ٢٠٠٩, ٥٠).

يقوم النظام الضريبي في العراق على أساس الجمع بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة. والضرائب المباشرة في العراق منها ما هي مفروضة على الدخل وهي ضريبة الدخل وضريبة العقار وهناك ضريبة واحدة مفروضة على رأس المال هي ضريبة العرصات أما الضرائب غير المباشرة فتضم كلاً من الضرائب السلعية والضرائب على التداول (قدي: ٢٠١١, ٥١). ويبين الجدول (٢) إيرادات الضرائب المباشرة في العراق للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٠) بالأسعار الجارية.

جدول(٢) إيرادات الضرائب المباشرة في العراق للمدة (١٩٩٠–٢٠١٠)

بالأسعار الجارية(مليون دينار)

	الضرائب على الدخل		الضرائب على الأرباح والثروات (رأس المال)		إجمالي	معدل نمو
السنوات	ضريبة الدخل	ضريبة العقار	ضريبة التركات	ضريبة العرصات	الضرائب المباشرة	الضرائب المباشرة%
١٩٩٠	٢٣٣,١	٥١,٦	٢٢,٠	٧.٢	٣١٣,٩	–
١٩٩١	١٦١,٩	٤٧,٤	١١,٨	٥,٧	٢٢٦,٨	(٢٧,٧)
١٩٩٢	٣١٦,٤	٦٩,٨	٤٢,٩	١٠,١	٤٣٩,٢	٩٣,٦
١٩٩٣	٨٩١,١	١٠١,٨	١٠٤,٩	١٣,٣	١١١١,١	١٥٢,٩
١٩٩٤	٢٩١٧,٩	١٤٠,١	١٩١,١	٢٢,٩	٣٢٧٢,٠	١٩٤,٤
١٩٩٥	١١٦٧٤,٤	٣٠٣,٤	*٨٣,٠	٣٦,٦	١٢٠٩٧,٤	٢٦٩,٧
١٩٩٦	١٥٩٨٩,٣	٥٩٨,٤	*١٦,٧	٤٠,٦	١٦٦٤٥,٠	٣٧,٥
١٩٩٧	٣٠٣٠١,٧	١٩٧٧,٦	*١٩٥,٣	٧٣,٤	٣٢٥٤٨,٠	٩٥,٥
١٩٩٨	٤٩٣٥٨,٠	٦١٧٤,٠	–	١٠٨,٠	٥٥٦٤٠,٠	٧٠,٩
١٩٩٩	٨٩٧٣٥,٠	١٣٠٣١,٠	–	٢٠٩,٠	١٠٢٩٧٥,٠	٨٥,٠
٢٠٠٠	١٣١٨٩٠,٠	٢٠٠٤٩,٠	–	٣٤١,٠	١٥٢٢٨٢,٠	٤٧,٨
٢٠٠١	١٣٦٢٤٥,٠	٢١٨٦٢,٠	–	٤٢٤,٠	١٥٨٥٣١,٠	٤,١
٢٠٠٢	١٣٨٧٦٦,٠	١٦٤٠٢,٧	–	٥٦٤,٣	١٥٥٧٣٧,٠	١,٧
٢٠٠٣	٢٢١٤٧,٠	٦٢١٢,٥	–	٨٧,٥	٢٨٤٤٧,٠	٨١,٧
٢٠٠٤	٦٩٠٧٦,٠	٤١١٣,٨	–	٤٢٣,٢	٧٣٦١٣,٠	١٥٨,٧
٢٠٠٥	١٦٤٧٤٧,٠	٨٢١٨,٦	–	١٦٥٨,٤	١٧٤٦٢٤,٠	١٣٧,٢
٢٠٠٦	٢٩٦٢٨٣,٠	٩٢٩٣,٧	–	٨٨٤,٨	٣٠٦٤٦١,٥	٧٥,٤
٢٠٠٧	٤٢٧٦٣٩	١٠٢٣٦,٢	–	١٠٧٦,٦	٤٣٨٩٥١,٨	٤٣,٢
٢٠٠٨	٥٥٧٨٨٢	١٩٤٣٢,٢	–	١٤٧٦,٧	٥٧٨٧٩٠,٩	٣١,٨
٢٠٠٩	٣٩٥٩٩١	٣٤٨٢٠	–	١٧٢٢٢٩	٦٠٣٠٤٠	٤,١٨
٢٠١٠	٦٢٠١٨٧	٥٠٣٣٦	–	٧٨٣٥٣	٧٤٨٨٧٦	٢٤,١

معدل نمو مركب %	
١٩٩٠–٢٠٠٣	٤٠,٨

٢٠٠٣-٢٠١٠	٥٩,١

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات:١٩٩٠-١٩٩٧ محسن ابراهيم احمد "تقويم فاعلية النظام الضريبي في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٥)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (السليمانية، جامعة السليمانية، ٢٠٠٧)، ص١٠٧ و١٩٩٨-٢٠٠٨ كريم سالم كماش " مستقبل النظام الضريبي في العراق في ظل التحول إلى اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (بغداد، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠) ص١٩، ص١٢١، ص١٢٥. ٢٠٠٩-٢٠١٠ وزارة المالية الهيئة العامة للضرائب – قسم التخطيط و المتابعة.

* تمثل استحقاقات غير مسددة لهذه الضريبة بسبب إلغائها بموجب القرار ٢٢ لسنة ١٩٩٠.

يتضح من الجدول (٢) تذبذباً في معدلات نمو الضرائب المباشرة ففي المدة الأولى من البحث (١٩٩٠-٢٠٠٣) سجلت أعلى انخفاض لها عام ٢٠٠٣, بسبب ظروف الحرب على العراق في تلك السنة وتعليق الضرائب للمدة (٢٠٠٣/٤/١٦) إلى (٢٠٠٤/٣/٣١) أما أعلى معدلاتها فبلغت (٢٦٩.٧) عام ١٩٩٥ وذلك للاتجاهات السياسية في وقتها لإيجاد موارد للإنفاق غير المنتجات النفطية لظروف الحصار الاقتصادي في تلك المدة, أما المدة الثانية من المبحث (٢٠٠٣-٢٠١٠) فنلحظ أيضاً هناك تذبذباً في معدلات النمو ولكنها بصورة عامة تتجه إلى الارتفاع بسبب السياسات الهادفة إلى رفع الأهمية بالنسبة للضرائب في العراق وأيضاً عن طريق شمول رواتب موظفي الدولة بالضريبة ابتداءً من منتصف عام ٢٠٠٤ إذ أدت هذه الأسباب إلى نمو الحصيلة في الضرائب المباشرة.

ويشير الجدول (٣) إلى سيطرة ضريبة الدخل على مكانة مهمة ضمن الضرائب المباشرة فلقد سجلت أهميتها النسبية ارتفاعاً واضحاً في مدة الدراسة، إذ نلحظ في المدة الأولى للبحث (١٩٩٠-٢٠٠٣) ارتفاعاً واضحاً لضريبة الدخل، ولاسيما عام (١٩٩٥ و ١٩٩٦)، وذلك للاتجاهات والقوانين التي اتخذت من أجل تحسين أداء الجهاز الضريبي وإلغاء الكثير من الإعفاءات الضريبية، ولكنه انخفض عام ١٩٩٧ وذلك لتطبيق قرار النفط مقابل الغذاء، أما في المدة الثانية (٢٠٠٣-٢٠١٠) فأن ضريبة الدخل أخذت بالارتفاع لتسجل أعلى ارتفاع لها عام ٢٠٠٧ (٩٧.٤%) أخذت معدلات ضريبة الدخل بالازدياد وكما ذكرنا سابقاً لشمول موظفي الدولة بضريبة الدخل منذ عام ٢٠٠٤. ولقد بلغ متوسط مساهمة ضريبة الدخل (٨٤.٧%) للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٣) و (٧٦.٢%) للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠) وهي نسبة كبيرة وتفيد بسيطرة ضريبة الدخل على الضرائب المباشرة لانخفاض الضرائب الاخرى بعد عام ٢٠٠٣.

جدول (٣) نسبة مساهمة ضريبة الدخل إلى الضرائب المباشرة بالأسعار الجارية %

السنوات	ضريبة الدخل (١)	إجمالي الضرائب المباشرة (٢)	نسبة ضريبة الدخل إلى الضرائب المباشرة % (٣)=١٠٠×(٢)/(١)

١٩٩٠	٢٣٣.١	٣١٣.٩	٧٤.٢
١٩٩١	١٦١.٩	٢٢٦.٨	٧١.٣
١٩٩٢	٣١٦.٤	٤٣٩.٢	٧٢.٠
١٩٩٣	٨٩١.١	١١١١.١	٨٠.٢
١٩٩٤	٢٩١٧.٩	٣٢٧٢.٠	٨٩.١
١٩٩٥	١١٦٧٤.٤	١٢١٩٧.٤	٩٥.٧
١٩٩٦	١٥٩٨٩.٣	١٦٦٤٥.٠	٩٦.٠
١٩٩٧	٣٠٣٠١.٧	٣٢٥٤٨.٠	٩٣.١
١٩٩٨	٤٩٣٥٨.٠	٥٥٦٤٠.٠	٨٨.٧
١٩٩٩	٨٩٧٣٥.٠	١٠٢٩٧٥.٠	٨٧.١
٢٠٠٠	١٣١٨٩٠.٠	١٥٢٢٨٢.٠	٨٦.٦
٢٠٠١	١٣٦٢٤٥.٠	١٥٨٥٣١.٠	٨٥.٩
٢٠٠٢	١٣٨٧٦٦.٠	١٥٥٧٣٧.٠	٨٩.١
٢٠٠٣	٢٢١٤٧.٠	٢٨٤٤٧.٠	٧٧.٨
٢٠٠٤	٦٩٠٧٦.٠	٧٣٦١٣.٠	٩٣.٨
٢٠٠٥	١٦٤٧٤٧.٠	١٧٤٦٢٤.٠	٩٤.٣
٢٠٠٦	٢٩٦٢٨٣	٣٠٦٤٦١.٥	٩٦.٦
٢٠٠٧	٤٢٧٦٣٩	٤٣٨٩٥١.٨	٩٧.٤
٢٠٠٨	٥٥٧٨٨٢	٥٧٨٧٩٠.٩	٩٦.٣
٢٠٠٩	٣٩٥٩٩١	٦٠٣٠٤٠	٦٥.٦
٢٠١٠	٦٢٠١٨٧	٧٤٨٨٧٦	٨٢.٨
متوسط المدة ١٩٩٠-٢٠٠٣			٨٤.٧
متوسط المدة ٢٠٠٣-٢٠١٠			٧٦.٢

المصدر: – الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (٢).

كما يشير الجدول (٤) الى النسب الضئيلة التي تساهم فيها الضرائب المباشرة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، لأنَّ العراق بلد نفطي يعتمد في ناتجة على النفط رغم الحصار الاقتصادي في المدة (١٩٩٠–٢٠٠٣) والظروف الاقتصادية التي عانى منها العراق بعد عام ٢٠٠٣ إلا أن ذلك بين قلة الاستفادة وعدم استغلال الدخول والحركة الاقتصادية وضعف النظام الضريبي في رفد النفقات العامة،إذ سجل متوسط مساهمة الضرائب المباشرة للمدة (١٩٩٠–٢٠٠٣) نسبة (٠.٢٧%) و (٠.٥٢%) فقط للمدة الثانية من البحث الممتدة من (٢٠٠٣–٢٠١٠) وهي منخفضة بشكل عام في مدتي البحث كلها.

جدول(٤) نسبة مساهمة الضرائب المباشرة إلي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية %

السنوات	إجمالي الضرائب المباشرة	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مساهمة الضرائب المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي %
١٩٩٠	٣١٣.٩	٥٥٩٢٦.٥	٠.٥
١٩٩١	٢٢٦.٨	٤٢٤٥١.٦	٠.٥
١٩٩٢	٤٣٩.٢	١١٥١٠٨.٤	٠.٣

١٩٩٣	١١١١.١	٣٢١٦٤٦.٩	٠.٣
١٩٩٤	٣٢٧٢.٠	١٦٥٨٣٢٥.٨	٠.٢
١٩٩٥	١٢١٩٧.٤	٦٦٩٥٤٨٢.٩	٠.١
١٩٩٦	١٦٦٤٥.٠	٦٥٠٠٩٢٤.٦	٠.٢
١٩٩٧	٣٢٥٤٨.٠	١٥٠٩٣١٤٤.٠	٠.٢
١٩٩٨	٥٥٦٤٠.٠	١٧١٢٥٨٤٧.٥	٠.٣
١٩٩٩	١٠٢٩٧٥.٠	٣٤٤٦٤٠١٢.٦	٠.٣
٢٠٠٠	١٥٢٢٨٢.٠	٥٠٢١٣٦٩٩.٩	٠.٣
٢٠٠١	١٥٨٥٣١.٠	٤١٣١٤٥٦٨.٥	٠.٣
٢٠٠٢	١٥٥٧٣٧.٠	٤١٠٢٢٩٢٧.٤	٠.٣
٢٠٠٣	٢٨٤٤٧.٠	٢٩٥٨٥٧٨٨.٦	٠.١
٢٠٠٤	٧٣٦١٣.٠	٥٣٢٣٥٣٥٨.٧	٠.١
٢٠٠٥	١٧٤٦٢٤.٠	٧٣٥٣٣٥٩٨.٦	٠.٢
٢٠٠٦	٣٠٦٤٦١.٥	٩٥٥٨٧٩٥٤.٨	٠.٣
٢٠٠٧	٤٣٨٩٥١.٨	١١١٤٥٥٨١٣.٤	٠.٣
٢٠٠٨	٥٧٨٧٩٠.٩	١٥٧٠٢٦٠٦١.٦	٠.٣
٢٠٠٩	٦٠٣٠٤٠	١٣٠٦٤٢١٨٧.٠	٠.٤
٢٠١٠	٧٤٨٨٧٦	١٥٨٥٢١٥١١.٥	٠.٤
متوسط المدة ١٩٩٠-٢٠٠٣			٠.٢٧
متوسط المدة ٢٠٠٣-٢٠١٠			٠.٥٢

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على جدول (٢).

وسجلت الضرائب غير المباشرة تذبذباً في نسب نموها خلال مدتي البحث إذ نلحظ في جدول (٥) أن معدل النمو المركب للضرائب غير المباشرة للمدة (١٩٩٠–٢٠٠٣) كان (٨.٩%) فقط وهذا معدل نمو منخفض نظراً لهيمنة وسيطرة الضرائب المباشرة على هيكل الإيرادات الضريبية وما رافق الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق في حقبة التسعينات والذي أدى إلى الشلل الاقتصادي وتوقف الإنتاج في مختلف نواحي الحياة والذي أثر وبشكل كبير على ضريبة الإنتاج والمبيعات. ويبين الجدول ايضا سيطرة الضرائب الكمركية على حصيلة الضرائب غير المباشرة وخصوصاً في المدة الثانية من البحث (٢٠٠٣–٢٠١٠) وذلك بعد أحداث عام٢٠٠٣ لانخفاض الإنتاج على الرغم من قرار (٣٨) في ٢٠٠٣ بإلغاء الضرائب الكمركية وجعلها ٥% فقط (**مجموعة قوانين الضرائب: ٢٠١٠،١١٥**).

جدول(٥) إيرادات الضرائب غير المباشرة في العراق للمدة (١٩٩٠–٢٠١٠)
بالأسعار الجارية(مليون دينار)

السنوات	ضرائب الإنتاج المبيعات	الضرائب الجمركية	إجمالي الضرائب غير المباشرة	معدل نمو الضرائب غير المباشرة %
١٩٩٠	٦١١.٥ *	٢٤١.١	٨٥٢.٦	-

١٩٩١	٣٢٤.٩		١١٢.٤	٤٣٧.٣	(٤٨.٧)
١٩٩٢	٥٥٤.٦		٥٣.٦	٦٠٨.٢	٣٩.٠
١٩٩٣	١٤٩٣.٩		٥٢.٥	١٥٤٦.٤	١٥٤.٢
١٩٩٤	٥٩٤٣.٠		١١٦.٤	٦٠٥٩.٤	٢٩١.٨
١٩٩٥	٣٨٤٠٨.٤		٢٠١٤.٣	٤٠٤٢٢.٧	٥٦٧.١
١٩٩٦	٣١٧٩٠.٤		١٣٣٦١.٢	٤٥١٥١.٦	١١.٦
١٩٩٧	٥٢٦٩٣.٦		٣٩٩٦٢.٢	٩٢٦٥٥.٨	١٠٥.٢
١٩٩٨	٧٢٨٠٩	٧٢٠	٧٣٨٦٩	١٤٧٣٩٨	٥٩.٠
١٩٩٩	١٠٢٠٣١	١٠٢٣	١٢١٨٩٧	٢٢٤٩٥١	٥٢.٦
٢٠٠٠	١١٦٧٥٢	١٦٨١	١٧٤٢٠٥	٢٩٢٦٣٨	٣٠.٠
٢٠٠١	١٤٥١٢٢	٢١٨١	٢٢٨٨٦٣	٣٧٦١٦٦	٢٨.٥
٢٠٠٢	١٦٧٠٥٥	٢٣٤٠	٢٦٠١٣٩	٤٢٩٥٣٤	١٤.١
٢٠٠٣	٢٤٨	-	-	٢٤٨	(٩٩.٩)
٢٠٠٤	٢٤٩	٤٥	٨١٠٢٠	٨١٣١٤	٣٢٦٨٧.٩
٢٠٠٥	١٧٢٥٤٤	٧٤	١١٨١٧٦	٢٩٠٧٩٤	٢٥٧.٦
٢٠٠٦	٦٢٦٧٦	١٠٧١	٢١٩٠٣٢	٢٨٢٧٧٩	(٢.٧)
٢٠٠٧	٤٣١٦٢٢	١٨٧٤	٢٢٩٠٧٦	٦٦٢٥٧٢	١٣٤.٣
٢٠٠٨	٦٥٨٦٦	٢٢٧٣	٣٧٦٥٣٩	٤٤٤٦٧٨	(٣٢.٨)
٢٠٠٩	-	٢٨٨١	١٣٣٠٧٩	١٣٥٩٦٠	(٦٩.٤)
٢٠١٠	-	١٠٧٨	١٥٨٠٠٣	١٥٩٠٨١	١٧.٠

معدل نمو مركب %	
١٩٩٠-٢٠٠٣	(٨.٩)
٢٠٠٣-٢٠١٠	١٥٠.٣

* ضرائب الإنتاج وضرائب المبيعات مدمجة لغاية ١٩٩٨.

المصدر:

- بيانات المدة ١٩٩٠ – ١٩٩٧، محسن ابراهيم احمد، تقويم فاعلية النظام الضريبي في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٥), أطروحة دكتوراه، غير منشورة (بغداد الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٧) ص ١٢٧.
- بيانات المدة ١٩٩٨ – ٢٠٠٨، كريم سالم كماش، مستقبل النظام الضريبي في العراق في ظل التحول إلى اقتصاد السوق, أطروحة دكتوراه, (بغداد، الجامعة المستنصرية ٢٠١٠), ص ١٢٩, ص ١٣١, ص ١٣٣.
- بيانات المدة ٢٠٠٩ – ٢٠١٠، وزارة المالية , الهيئة العامة للضرائب قسم التخطيط والمتابعة.

ويبين الجدول (٦) نسبة مساهمة الضرائب غير المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي إذ نلاحظ ضعف مساهمة الضرائب غير المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي ولمدتي البحث وذلك للظروف التي مر بها البلد من حروب وحصار اقتصادي فرض عليه ، وأيضاً لضعف النظام الضريبي في محاولته السيطرة ومعرفة السبل التي تؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية فقد سجل متوسط المدة للمساهمة الضريبية غير المباشرة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (٠.٦%) و (٠.١%) على التوالي ولمدتي البحث (١٩٩٠-٢٠٠٣) و (٢٠٠٣-٢٠١٠).

جدول (٦) نسبة مساهمة الضرائب غير المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية %

السنوات	إجمالي الضرائب غير المباشرة	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مساهمة الضرائب غير المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي%
١٩٩٠	٨٥٢.٦	٥٥٩٢٦.٥	١.٥
١٩٩١	٤٣٧.٣	٤٢٤٥١.٦	١.٠
١٩٩٢	٦٠٨.٢	١١٥١٠٨.٤	٠.٥
١٩٩٣	١٥٤٦.٤	٣٢١٦٤٦.٩	٠.٤
١٩٩٤	٦٠٥٩.٤	١٦٥٨٣٢٥.٨	٠.٣
١٩٩٥	٤٠٤٢٢.٧	٦٦٩٥٤٨٢.٨	٠.٦
١٩٩٦	٤٥١٥١.٦	٦٥٠٠٩٢٤.٦	٠.٦
١٩٩٧	٩٢٦٥٥.٨	١٥٠٩٣١٤٤.٠	٠.٦
١٩٩٨	١٤٧٣٩٨	١٧١٢٥٨٤٧.٥	٠.٨
١٩٩٩	٢٢٤٩٥١	٣٤٤٦٤٠١٢.٦	٠.٦
٢٠٠٠	٢٩٢٦٣٨	٥٠٢١٣٦٩٩.٩	٠.٥
٢٠٠١	٣٧٦١٦٦	٤١٣١٤٥٦٨.٥	٠.٩
٢٠٠٢	٤٢٩٥٣٤	٤١٠٢٢٩٢٧.٤	١.٠
٢٠٠٣	٢٤٨	٢٩٥٨٥٧٨٨.٦	٠.٠
٢٠٠٤	٨١٣١٤	٥٣٢٣٥٣٥٨.٧	٠.١
٢٠٠٥	٢٩٠٧٩٤	٧٣٥٣٣٥٩٨.٦	٠.٣
٢٠٠٦	٢٨٢٧٧٩	٩٥٥٨٧٩٥٤.٨	٠.٢
٢٠٠٧	٦٦٢٥٧٢	١١١٤٥٥٨١٣.٤	٠.٥
٢٠٠٨	٤٤٤٦٧٨	١٥٧٠٢٦٠٦١.٦	٠.٢
٢٠٠٩	١٣٥٩٦٠	١٣٠٦٤٢١٨٧.٠	٠.١
٢٠١٠	١٥٩٠٨١	١٥٨٥٢١٥١١.٥	٠.١
متوسط المدة ١٩٩٠-٢٠٠٣			٠.٦
متوسط المدة ٢٠٠٣-٢٠١٠			٠.١

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالأعتماد على جدول (٢).

٢-٢: <u>الحصيلة الضريبية بالاسعار الثابتة</u>

يبين الجدول (٧) ان معدلات نمو الحصيلة الضريبية مؤشرات سالبة في عدة مراحل و كان اكبر انخفاض سنوي في سنة ٢٠٠٣ بمعدل (-٨٧.٩%) و بمعدلات نمو مركب (٣٤.٠%) في مدة البحث الثانية (٢٠٠٣-٢٠١٠) و بلغ معدل النمو المركب (- ١٧.١%) للمدة (١٩٩٠ – ٢٠٠٣) حيث ازدادت ضريبة الدخل في المدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٠)، لإخضاع الموظفين إلى ضريبة الدخل عام ٢٠٠٤ **(مجموعة قوانين الضرائب: مصدر سابق،١٢٣)**

ويبين الجدول أيضاَ ضريبة العقار بالأسعار الثابتة و معدلات نموها، فقد بلغت حصيلة ضريبة العقار بالأسعار الثابتة (٣٢.٠) مليون دينار عام ١٩٩٠ و انخفضت بشدة إلى (٣.٤) مليون دينار عام ٢٠٠٣ و بمعدل نمو مركب (- ١٥.٦%) بعدها ارتفعت في سنة ٢٠١٠ إلى (٧.٧) مليون دينار بمعدل نمو مركب (١٢.٣%).

ونجد أنَّ ضريبة العقار في المدة (٢٠٠٣-٢٠١٠) قد ارتفعت بمعدل أعلى من معدلات نمو الأسعار لذلك ارتفعت حصيلتها الثابتة في المدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٠) بسبب القروض العقارية التي منحت إلى الموظفين بعد عام (٢٠٠٥)، بلغت قيمتها (٧٩٣.٧٥٢.٢٩١) مليون دينار، وقد ارتفعت حصيلة الضريبة الكمركية بالأسعار الثابتة من (١٤٩.٥) مليون دينار عام ١٩٩٠ إلى (١٩٠.٢) مليون دينار عام ٢٠٠٢ و بمعدل نمو مركب (١.٨%) (**البنك المركزي العراقي: المديرية العامة للاحصاء والابحاث،سنوات متفرقة**) بعدها انخفضت بشدة ابتداء من عام ٢٠٠٤ لغاية ٢٠١٠ بسبب إلغاء الضرائب الكمركية بقرار ٣٨ في ٢٠٠٣ و جعلها ٥% فقط (**مجموعة قوانين الضرائب: مصدر سابق** ، ١١٥).

جدول (٧) ضريبة الدخل و العقار و الضريبة الكمركية في العراق

للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٠) بالأسعار الثابتة (١٩٨٨ = ١٠٠) مليون دينار

السنوات	ضريبة الدخل	معل نمو ضريبة الدخل%	ضريبة العقار	معل نمو ضريبة العقار %	الضريبة الكمركية	معل نمو الضريبة الكمركية%
١٩٩٠	١٤٤.٦	-	٣٢.٠	-	١٤٩.٥	-
١٩٩١	٣٥.٠	(٧٥.٧)	١٠.٢	(٦٨.١)	٢٤.٣	(٨٣.٧)
١٩٩٢	٣٧.٢	٦.٢	١.١	(٨٩.٢)	٦.٣	(٧٤.٠)
١٩٩٣	٣٤.١	(٨.٣)	٣.٨	٢٤٥.٤	٢.٠	(٦٨.٢)
١٩٩٤	١٨.٨	(٤٤.٨)	٠.٩	(٧٦.٣)	٠.٧	(٦٥)
١٩٩٥	١٦.٧	(١١.١)	٠.٤	(٥٥.٥)	٢.٨	٣٠٠
١٩٩٦	٢٧.٠	٦١.٦	١.٠	١٥٠	٢٢.٦	٧٠٧.١
١٩٩٧	٤١.٧	٥٤.٤	٢.٧	١٧٠	٥٥.٠	١٤٣.٣
١٩٩٨	٥٩.٢	٤١.٩	٧.٤	١٧٤.٠	٨٨.٦	٦١.٠
١٩٩٩	٩٥.٦	٦١.٤	١٣.٨	٨٦.٤	١٢٩.٩	٤٦.٦
٢٠٠٠	١٣٣.٩	٤٠.٠	٢٠.٣	٤٧.١	١٧٦.٨	٣٦.١
٢٠٠١	١١٨.٨	(١١.٢)	١٩.٠	(٦.٤)	١٩٩.٦	١٢.٨
٢٠٠٢	١٠١.٤	(١٤.٦)	١١.٩	(٣٧.٣)	١٩٠.٢	(٤.٧)
٢٠٠٣	١٢.٢	(٨٧.٩)	٣.٤	(٧١.٤)	-	-
٢٠٠٤	٣٠.٠	١٤٥.٩	١.٧	(٥٠)	٣٥.١	-
٢٠٠٥	٥٢.٢	٧٤	٢.٦	٥٢.٩	٣٧.٤	٦.٥
٢٠٠٦	٦١.٣	١٧.٤	١.٩	(٢٦.٩)	٤٥.٣	٢١.١
٢٠٠٧	٦٧.٦	١٠.٢	١.٦	(١٥.٧)	٣٦.٢	(٢٠.٠)
٢٠٠٨	٨٥.٩	٢٧.٠	٢.٩	٨١.٢	٥٨.٠	٦٠.٢
٢٠٠٩	٦٢.٧	(٢٧.٠)	٥.٥	٨٩.٦	٢١.٠	(٦٣.٧)
٢٠١٠	٩٦.٠	٥٣.١	٧.٧	٤٠	٢٤.٤	١٦.١

معدل نمو مركب %	ضريبة الدخل	ضريبة العقار	الضريبة الكمركية
١٩٩٠-٢٠٠٣	(١٧.١)	(١٥.٦)	١.٨
٢٠٠٣-٢٠١٠	٣٤.٠	١٢.٣	(٥.٠)

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (٢) و الجدول(٥).

ويفيد الجدول (٨) إلى انخفاض إجمالي الضرائب غير المباشرة([1]) من (٥٢٨.٩) مليون دينار عام ١٩٩٠ إلى (٣١٤.٠) مليون دينار عام ٢٠٠٢ وبمعدل نمو سنوي (- ٣.٨%) واستمرت بالانخفاض للإجراءات التي اتخذت في عام ٢٠٠٣ بإلغاء الضرائب الكمركية فقد وصلت إلى (٣٥.٣) مليون دينار و (٢٤.٦) مليون دينار عامي (٢٠٠٤ و ٢٠١٠).

جدول (٨)

إجمالي الضرائب غير المباشرة في العراق للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٠) بالأسعار الثابتة

(١٩٨٨ = ١٠٠) مليون دينار

السنوات	إجمالي الضرائب غير المباشرة	معدل نمو الضرائب غير المباشرة%
١٩٩٠	٥٢٨.٩	-
١٩٩١	٩٤.٦	(٨٢.١)
١٩٩٢	٧١.٦	(٢٤.٣)
١٩٩٣	٥٩.٢	(١٧.٣)
١٩٩٤	٣٩.١	(٣٣.٩)
١٩٩٥	٥٧.٩	٤٨.٠
١٩٩٦	٧٦.٥	٣٢.١
١٩٩٧	١٢٧.٦	٦٦.٧
١٩٩٨	١٧٦.٨	٣٨.٥
١٩٩٩	٢٣٩.٧	٣٥.٥
٢٠٠٠	٢٩٧.١	٢٣.٩
٢٠٠١	٣٢٨.٢	١٠.٤
٢٠٠٢	٣١٤.٠	(٤.٣)
٢٠٠٣	٠.١	(٩٩.٩)
٢٠٠٤	٣٥.٣	٣٥٢٠٠
٢٠٠٥	٩٢.٢	١٦١.١
٢٠٠٦	٥٨.٥	(٣٦.٥)
٢٠٠٧	١٠٤.٨	٧٩.١
٢٠٠٨	٦٨.٥	(٣٤.٦)
٢٠٠٩	٢١.٥	(٦٨.٦)
٢٠١٠	٢٤.٦	١٤.٤

معدل نمو مركب %	
١٩٩٠-٢٠٠٣	(٣.٨)
٢٠٠٣-٢٠١٠	(٤.٩)

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (٥) و الجدول(٦)، احتسبت معدلات النمو المركبة باستبعاد عام ٢٠٠٣،لان حصيلة عام ٢٠٠٣ لا تضم الضرائب الكمركية، لذلك تكون المعدلات غير حقيقية.

[1]. **لم نتطرق إلى الحصيلة الضريبية بالنسبة للإنتاج و المبيعات وذلك لانخفاض نسبتها بالنسبة إلى الضرائب غير المباشرة.**

ومما سبق نجد أنّ الحصيلة الضريبية بالأسعار الثابتة قد انخفضت بشدة في المدة (١٩٩٠ – ٢٠٠٣) للضرائب المباشرة و غير المباشرة، و قد ارتفعت مكونات الضرائب المباشرة في المدة (٢٠٠٣-٢٠١٠) لارتفاع حصيلة ضريبة الدخل و العقار، أما الضرائب غير المباشرة فقد اتخذت إجراءات حكومية بعد عام ٢٠٠٣ بإلغاء الضرائب الكمركية و جعلها موحدة بنسبة ٥% للسلع كافة، مما أدى إلى انخفاض الضرائب غير المباشرة بالأسعار الثابتة و حصيلتها أيضاً بالأسعار الجارية، لذلك انخفضت مساهمة الضرائب بنوعيها في الناتج المحلي الإجمالي.

٣: <u>التحليل القياسي للعلاقة بين التضخم و الضرائب</u>

لقد جرى تقدير العلاقة بين التضخم و الضرائب باعتماد البيانات الإحصائية التي توفرت في المباحث السابقة، و عن طريق أختبار قوة العلاقة بالأسعار الجارية و بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٨، و سيتم توضيح ذلك من خلال ما يأتي:

أولاً: عرض للمتغيرات و الرموز المستخدمة في الدوال

ثانيا: الصيغ الدالية المقدرة.

ثالثا: تحليل النتائج

١- بالأسعار الجارية.

٢- بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٨.

٣-١: <u>عرض للمتغيرات و الرموز المستخدمة في الدوال</u>

الرمـز	المتغيـــــــر
DT	الضرائب المباشرة بالأسعار الجارية
DiT	ضريبة الدخل بالأسعار الجارية
DBT	ضريبة العقار بالأسعار الجارية
INDT	الضرائب غير المباشرة بالأسعار الجارية
INDCO	الضرائب الكمركية بالأسعار الجارية
FDT	الضرائب المباشرة بالأسعار الثابتة
FDiT	ضريبة الدخل بالأسعار الثابتة
FDBT	ضريبة العقار بالأسعار الثابتة
FINDT	ضرائب غير مباشرة بالأسعار الثابتة
FINDCO	الضرائب الكمركية بالأسعار الثابتة
Y	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

FY	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
IN	نسبة التضخم

٣-٢: الصيغ الدالية المقدرة: قدر الباحثان الدوال الاتية:

١- بالأسعار الجارية

DT=f(IN.Y)
DIT=f(IN.Y)
DBT=f(IN.Y)
INDT=f(IN.Y)
INDCO=f(IN.Y)

٢- بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٨

FDT=f(IN.FY)
FDIT= f(IN.FY)
FDBT= f(IN.FY)
FINDT= f(IN.FY)
FINDCO= f(IN.FY)

٣-٣: تحليل نتائج

١- بالأسعار الجارية

١) DT=f(IN,Y)

DT= - ٤٠٩٠٥.٨٢٧+٧٦.٥٧٢IN+٠.٠٠٤Y

t: + ٠.٦٩٨ + ١٥.٧١٦

f= ١٤٤.١٢٣

$R^{-٢}$ = ٠.٩٣٥ = ٩٣.٥٪

بلغت قيمة $R^{-٢}$ (٩٣.٥%) أي أن المتغيرات المستقلة ،التضخم IN و الناتج المحلي الإجمالي Y توضح ما مقداره (٩٣.٥%) من التغيرات في المتغيرDT (الضرائب المباشرة) أما النسبة المتبقية (٦.٥%) فترجع إلى عوامل عشوائية، أو خضوع الضرائب المباشرة إلى متغيرات أخرى.

و بلغت قيمة f المحتسبة (١٤٤.١٢٣) و هي أكبر من قيمة f الجدولية البالغة (٣.٥٢) أي إننا نرفض فرضية العدم التي تنص على: (عدم وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة بشكل مشترك على المتغير التابع) و نقبل الفرضية البديلة التي تنص: (على وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة بشكل مشترك على المتغير التابع).

أما قيمة t المحتسبة للمتغير التضخم IN (٠.٦٩٨) فهي اقل من قيمة t الجدولية البالغة (١.٧٣) أي أننا نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود تأثير معنوي حقيقي للمتغير التضخم IN على المتغير (الضرائب المباشرة) بسبب أن (الضرائب المباشرة) تحددها مجموعة قرارات لا ترتبط بنسب التضخم IN ، كما كانت قيمة t المحتسبة للمتغير الناتج المحلي الإجمالي Y (١٥.٧١٦) و هي اكبر من قيمة t الجدولية البالغة (١.٧٣) إي إننا نقبل الفرضية البديلة التي تنص بوجود تأثير معنوي حقيقي للمتغير الناتج المحلي الإجمالي Y على المتغير (الضرائب المباشرة).

و يمكن أن نصل إلى استنتاج مفاده: إنَّ الناتج المحلي الإجمالي Y بالأسعار الجارية يؤثر على (الضرائب المباشرة) و لو بدرجة منخفضة بسبب انخفاض معلمة الناتج المحلي الإجمالي Y في الدالة، أما أشارات معلمات نسب التضخم IN و الناتج المحلي الإجمالي Y فهي مقبولة اقتصاديا، لأنَّ نسب التضخم IN و الناتج المحلي الإجمالي Y بالأسعار الجارية ترتبط طرديا مع حصيلة الضرائب بالأسعار الجارية.

٢) DIT=f(IN,Y)

DIT= -٣٣٣٢٣.٧٩٠ +٧١.٠٦٨IN + ٠.٠٠٤Y

t: + ٠.٨٧٦ + ١٨.١٨٥

f= ١٩٢.٤٠٤

$R^{-٢}$ = ٠.٩٥٠ = ٩٥٪

كانت قيمة $R^{-٢}$ (٩٥%) أي إن المتغيرات المستقلة التضخم IN والناتج المحلي الإجمالي Y توضح ما مقداره (٩٥%) من التغيرات في المتغير (ضريبة الدخل) و هي قيمة كبيرة جدا، أما النسبة المتبقية (٥%) فترجع إلى خضوع (ضريبة الدخل) إلى متغيرات أخرى.

و بلغت قيمة f المحتسبة (١٩٢.٤٠٤) و هي أكبر من قيمة f الجدولية البالغة (٣.٥٢) اي اننا نرفض فرضية العدم التي تنص (بعدم وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة بشكل مشترك على المتغير التابع) و نقبل الفرضية البديلة التي تنص (على وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة بشكل مشترك على المتغير التابع).

أما قيمة t المحتسبة للمتغير التضخم IN (٠.٨٧٦) فهي أقل من قيمة t الجدولية البالغة (١.٧٣) إي إننا نقبل فرضية العدم التي تنص على: عدم وجود تأثير معنوي حقيقي للمتغير التضخم IN على المتغير (ضريبة الدخل) و تتطابق هذه النتيجة مع تأثير نسب التضخم IN على إجمالي الضرائب المباشرة، لأنّ ضريبة الدخل تقررها و تحددها مجموعة تعليمات لا تراعي نسب التضخم IN في البلد. كما كانت قيمة t المحتسبة للمتغير الناتج المحلي الإجمالي Y (١٨.١٨٥) و هي اكبر من قيمة t الجدولية البالغة (١.٧٣) إي أننا نقبل الفرضية البديلة التي تنص على: وجود تأثير معنوي حقيقي

للمتغير الناتج المحلي الإجمالي Y على المتغير (ضريبة الدخل) و إن كان هذا التأثير محدود لصغر معلمه الناتج المحلي الإجمالي Y.

٣) DBT=f(IN,Y)

DBT= ٢٢٧٨.٣٠٥ - ٩.٩٠٩ IN + ٠.٠ Y

t: - ٠.٦٣١ + ٤.٧٩٥

f= ١٥.٦٦٧

R^{-2} = ٠.٥٩٥ = ٥٩.٥ %

وفي هذه الدالة بلغت قيمة R^{-2} (٥٩.٥%) أي إن المتغيرات المستقلة التضخم IN و الناتج المحلي الإجمالي Y توضح ما مقداره (٥٩.٥%) من التغيرات في (ضريبة العقار، أما النسبة المتبقية (٤٠.٥%) فترجع إلى عوامل عشوائية أو خضوع (ضريبة العقار) إلى متغيرات أخرى.

و بلغت قيمة f المحتسبة (١٥.٦٦٧) و هي اكبر من قيمة f الجدولية البالغة (٣.٥٢) أي إننا نرفض فرضية العدم التي تنص على: (عدم وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة بشكل مشترك على المتغير التابع) و نقبل الفرضية البديلة التي تنص: (على وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة بشكل مشترك على المتغير التابع).

أما قيمة t المحتسبة للمتغير التضخم IN (-٠.٦٣١) فهي أقل من قيمة t الجدولية البالغة (١.٧٣) أي أننا نقبل فرضية العدم التي تنص على: عدم وجود تأثير معنوي حقيقي للمتغير التضخم IN على المتغير (ضريبة العقار) و تبين أيضاً أن معلمة الناتج المحلي الإجمالي Y تساوي (صفراً) مما يعني عدم تأثير التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي على (ضريبة العقار)، لأنها تحدد بتعليمات لا علاقة لها بحجم التضخم IN أو حجم الناتج المحلي الإجمالي Y.

٤) INDT =f(IN,Y)

IND T= ١٠٢٨٣٩.٢٩١ – ٢٤٠. ٨٢٩ IN + ٠.٠٠٢ Y

t: - ٠.٨٣٦ + ٢.٦٤٣

f= ٥.٧٥٨

R^{-2} = ٠.٣٢٢ = ٣٢.٢ %

وكانت قيمة R^{-2} منخفضة (٣٢.٢%) أي إن المتغيرات المستقلة توضح ما مقداره (٣٢.٢ %) فقط من التغيرات في (الضرائب غير المباشرة) وهي نسبة ضئيلة جداً.

و بلغت قيمة f المحتسبة (٥.٧٥٨) و هي أكبر من قيمة f الجدولية البالغة (٣.٥٢) أي إننا نرفض فرضية العدم التي تنص على: (عدم وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة بشكل مشترك على

المتغير التابع) و نقبل الفرضية البديلة التي تنص: (على وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة بشكل مشترك على المتغير التابع)

أما قيمة t المحتسبة للمتغير التضخم IN (-٠.٨٣٦) و هي أقل من قيمة t الجدولية البالغة (١.٧٣) أي إننا نقبل فرضية العدم التي تنص على: عدم وجود تأثير معنوي حقيقي للمتغير التضخم IN على المتغير (الضرائب غير المباشرة) على الرغم من أن معامل التضخم IN كبير جدا، كما كانت قيمة t المحتسبة للمتغير الناتج المحلي الإجمالي Y (٢.٦٤٣) و هي قيمة أكبر من قيمة t الجدولية (١.٧٣) أي إننا نقبل الفرضية البديلة التي تنص على: وجود تأثير معنوي حقيقي للمتغير الناتج المحلي الإجمالي Y على المتغير (الضرائب غير المباشرة) و إن هذا التأثير ضئيل جدا لصغر معامل الناتج المحلي الإجمالي Y.

٥) INDCO=f(IN,Y)

INDCO =٤٥٨٨٥.٨٣٨ - ١٣٣.٣٠٩ IN + ٠.٠٠١ Y

t: - ٠.٩٥٨ + ٤.١٧٣

f= ١٣.٠٩٤

R^{-2} = ٠.٥٤٧ = ٥٤.٧ %

وظهرت قيمة R^{-2} في هذه الدالة (٥٤.٧%) أي إن المتغيرات المستقلة التضخم IN و الناتج المحلي الإجمالي Y توضح ما مقداره (٥٤.٧%) من التغيرات في المتغير (الضريبة الكمركية) و هي نسبة ضئيلة.

و بلغت قيمة f المحتسبة (١٣.٠٩٤) و هي اكبر من قيمة f الجدولية (٣.٥٢) إي إننا نرفض فرضية العدم التي تنص على: (عدم وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة بشكل مشترك على المتغير التابع) و نقبل الفرضية البديلة التي تنص: (على وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة بشكل مشترك على المتغير التابع).

أما قيمة t المحتسبة للمتغير التضخم IN (-٠.٩٥٨) و هي أقل من قيمة t الجدولية البالغة (١.٧٣) أي أننا نقبل فرضية العدم التي تنص على: عدم وجود تأثير معنوي حقيقي للمتغير التضخم IN على المتغير (الضريبة الكمركية)، كما أن إشارة معامل التضخم IN غير مقبولة اقتصادياً، لانَّ الدالة بالأسعار الجارية. كما كانت قيمة t المحتسبة للمتغير الناتج المحلي الإجمالي Y (٤.١٧٣) وهي أكبر من قيمة t الجدولية (١.٧٣) أي إننا نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تأثير معنوي حقيقي للمتغير الناتج المحلي الإجمالي Y على المتغير (الضريبة الكمركية) و هذا التأثير ضئيل جدا لصغر معامل الناتج المحلي الإجمالي Y.

٢- بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٨.

١) FDT=f(IN,FY)

FDT= ٥٦.٣٨٦ - ٠.١٢٢ IN + ٠.٠٠١ FY

t: - ١.٧٤٣ +٣.٢٤٨

f= ٨.٩٦٩

R^{-2} = ٠.٤٤٣ = ٤٤.٣ %

بلغت قيمة R^{-2} (٤٤.٣ %) أي أن المتغيرات المستقلة التضخم IN، الناتج المحلي الإجمالي Y توضح ما مقداره (٤٤.٣%) من التغيرات في (الضريبة المباشرة بالأسعار الثابتة) و هي قيمة صغيرة اقل من (٥٠%) أي لا توجد تأثيرات قوية للمتغيرات IN التضخم و Y الناتج المحلي الإجمالي على المتغير (الضرائب المباشرة بالأسعار الثابتة).

أما قيمة f المحتسبة (٨.٩٦٩) و هي أكبر من قيمة f الجدولية (٣.٥٢) إي إننا نرفض فرضية العدم التي تنص (بعدم وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة بشكل مشترك على المتغير التابع) و نقبل الفرضية البديلة التي تنص على (وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة بشكل مشترك على المتغير التابع).

و كانت قيمة t المحتسبة للمتغير التضخم IN (١.٧٤٣) و هي قيمة أكبر بقليل من قيمة t الجدولية (١.٧٣) أي إننا نرفض فرضية العدم التي تنص على: عدم وجود تأثير معنوي حقيقي للمتغير التضخم IN على المتغير (الضرائب المباشرة بالأسعار الثابتة) كما كانت قيمة t المحتسبة للمتغير الناتج المحلي الإجمالي Y بالأسعار الثابتة (٣.٢٤٨) و هي قيمة أكبر من قيمة t الجدولية (١.٧٣) أي أننا نقبل الفرضية البديلة التي تنص على: وجود تأثير معنوي حقيقي للمتغير الناتج المحلي الإجمالي Y بالأسعار الثابتة على المتغير (الضرائب المباشرة بالأسعار الثابتة).

و قد دلت نتائج حصيلة الضرائب بالأسعار الثابتة على وجود تأثير لنسب التضخم IN و الناتج المحلي الإجمالي Y بالأسعار الثابتة على الضرائب بالأسعار الثابتة، ولو إن هذا التأثير بسيط لصغر معلمه التضخم IN و الناتج المحلي الإجمالي Y بالأسعار الثابتة كما أن إشارات معلمات التضخم IN و الناتج المحلي الإجمالي Y بالأسعار الثابتة مقبولة اقتصادياً، لانَّ زيادة التضخم IN تؤدي إلى انخفاض (الضرائب المباشرة بالأسعار الثابتة) و زيادة الناتج المحلي Y بالأسعار الثابتة له تأثير ايجابي على (الضرائب المباشرة بالأسعار الثابتة).

٢) FDIT=f(IN,FY)

FDIT= ٥٦.٠٥٨ - ٠.١١٣ IN + ٠.٠٠ FY

t: - ٢.١٥٧ +٢.٨٥٢

f= ٨.٦٨١

R^{-2} = ٠.٤٣٤ % = ٤٣.٤ %

وكانت قيمة R^{-2} ضعيفة في هذه الدالة حيث بلغت(٤٣.٤%) أي أن المتغيرات المستقلة التضخم IN و الناتج المحلي الإجمالي Y بالأسعار الثابتة توضح تأثير (٤٣.٤%) من التغيرات في المتغير

(ضريبة الدخل بالأسعارالثابتة) وهي نسبة ضئيلة لا تصل إلى (٥٠%) و هذا يوضح ضعف تأثير التضخم IN والناتج المحلي الإجمالي Y على المتغير (ضريبة الدخل بالأسعار الثابتة).

و بلغت قيمة f المحتسبة (٨.٦٨١) و هي اكبر من قيمة f الجدولية (٣.٥٢) إي إننا نرفض فرضية العدم التي تنص (بعدم وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة بشكل مشترك على المتغير التابع) و نقبل الفرضية البديلة التي تنص على (وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة بشكل مشترك على المتغير التابع).

أما قيمة t المحتسبة للمتغير التضخم IN (٢.١٥٧) و هي قيمة اكبر من قيمة t الجدولية (١.٧٣) أي إننا نرفض فرضية العدم التي تنص على: عدم وجود تأثير معنوي حقيقي للمتغير التضخم IN على المتغير (ضريبة الدخل بالأسعار الثابتة)، أما المتغير الناتج المحلي Y بالأسعار الثابتة فأن معلمته صفر أي لا يوجد تأثير للمتغير الناتج المحلي الإجمالي Y بالأسعار الثابتة على (ضريبة الدخل بالأسعار الثابتة) و هي تكاد تتطابق مع نتائج القيم الجارية في المعادلة ٢ ، لأنه كما ورد سابقاً تقرر ضريبة الدخل بتعليمات بصرف النظر عن حجم الناتج المحلي الإجمالي Y.

أما معلمة التضخم IN فهي مقبولة اقتصادياً، إذ إن العلاقة عكسية بين متغيرات التضخم IN و (ضرائب الدخل بالأسعار الثابتة).

٣) FDBT=f(IN,FY)

FDBT= ٣.٢٩٣ - ٠.٠٠٨ IN + ٠.٠٠٠ FY

t: - ٠.٧٦٤ +٤.٠٦٨

f= ١٠.١٣٩

R^{-2} = ٠.٤٧٨ = ٤٧.٨ %

أما قيمة R^{-2} لهذه الدالة فبلغت (٤٧.٨%) أي أن المتغيرات المستقلة تمثل (٤٧.٨%) من التغيرات في المتغير (ضريبة العقار بالأسعار الثابتة) و هي نسبة تعد ضئيلة.

و كانت قيمة f المحتسبة (١٠.١٣٩) و هي اكبر من قيمة f الجدولية (٣.٥٢) أي أننا نرفض فرضية العدم التي تنص على: (عدم وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة بشكل مشترك على المتغير التابع) و نقبل الفرضية البديلة التي تنص على: (وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة بشكل مشترك على المتغير التابع).

أما قيمة t المحتسبة للمتغير التضخم IN كانت (٠.٧٦٤) و هي قيمة أقل من قيمة t الجدولية البالغة (١.٧٣) أي أننا نقبل فرضية العدم التي تنص على: عدم وجود تأثير معنوي حقيقي للمتغير IN التضخم على المتغير (ضريبة العقار بالأسعار الثابتة).

أما الناتج المحلي الإجمالي Y بالأسعار الثابتة فلا تأثير له على ضريبة العقار لان معلمته تساوي صفراً. يمكن الاستنتاج إن ضريبة العقار تتحدد و بشكل مستقل عن حجم الناتج المحلي الإجمالي Y و

نسب التضخم IN و هي نتائج تتطابق مع دالة ضريبة العقار بالأسعار الجارية و هي تتطابق أيضاً مع قيمة R^{-2} للدالة.

٤) FINDT=f(IN,FY)

FINDT=٧٣.٠٧٢ - ٠.١٢٩ IN + ٠.٠٠١ FY

t: - ٠.٧١٢ + ٣.٦٨٧

f= ٨.٣٦٧

R^{-2} = ٠.٤٢٤ = ٤٢.٤ %

وكانت قيمة R^{-2} للدالة(٤٢.٤%) أي ان المتغيرات المستقلة التضخم IN و الناتج المحلي الإجمالي Y بالأسعار الثابتة توضح ما مقداره (٤٢.٤%) و هي نسبة ضئيلة جدا.

و بلغت قيمة f المحتسبة (٨.٣٦٧) و هي اكبر من قيمة f الجدولية (٣.٥٢) إي إننا نرفض فرضية العدم التي تنص على: (عدم وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة بشكل مشترك على المتغير التابع) و نقبل الفرضية البديلة التي تنص على: (وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة بشكل مشترك على المتغير التابع).

أما قيمة t المحتسبة للمتغير التضخم IN (٠.٧١٤) و هي قيمة اقل من قيمة t الجدولية البالغة (١.٧٣) إي إننا نقبل فرضية العدم التي تنص على: عدم وجود تأثير معنوي حقيقي للمتغير التضخم IN على المتغير (ضريبة غير مباشرة بالأسعار الثابتة) كما كانت قيمة t المحتسبة للمتغير الناتج المحلي الإجمالي Y بالأسعار الثابتة (٣.٦٨٧) و هي أعلى من قيمة t الجدولية (١.٧٣) أي أننا نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تأثير معنوي للمتغير الناتج المحلي الإجمالي Y بالأسعار الثابتة على المتغير (الضريبة غير المباشرة بالأسعار الثابتة) و إن كانت المعلمة ضعيفة جداً.

٥) FINDCO=f(IN,FY)

FINDCO= ٦٠.٣٤٧ - ٠.١٧٨IN + ٠.٠٠FY

t: - ١.٦٠٠ + ١.٣٣٩

f= ٣.٩٨

R^{-2} = ٠.١٧.٣ = ١٧.٣ %

دلت نتائج الدالة على ضعف قيمة R^{-2} و هي تتطابق مع نتائج الضرائب الكمركية بالأسعار الجارية في إن الضرائب تتحدد بتعليمات لاعلاقة لها بالتضخم IN و الناتج المحلي الإجمالي Y بالأسعار الثابتة.

وكانت قيمة f المحتسبة (٣.٠٩٨) و هي أقل من قيمة f الجدولية (٣.٥٢) أي أننا نرفض الفرضية البديلة التي تنص على: (وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة بشكل مشترك على المتغير التابع).

أما قيمة t المحتسبة للمتغير التضخم IN (١.٦٦٠) و هي قيمة أقل من قيمة t الجدولية البالغة (١.٧٣) أي إننا نقبل فرضية العدم التي تنص على: عدم وجود تأثير معنوي حقيقي للمتغير التضخم IN على المتغير (الضرائب الكمركية بالأسعار الثابتة)،أما المتغير الناتج المحلي الإجمالي Y بالأسعار الثابتة فقيمة t المحتسبة له أقل من القيمة الجدولية أي: لا يوجد تأثير معنوي حقيقي للمتغير الناتج المحلي الإجمالي Y بالأسعار الثابتة كما أن معلمة الناتج المحلي الإجمالي Y بالأسعار الثابتة تساوي صفرا مما يدل على عدم تأثير الناتج المحلي الإجمالي Y بالأسعار الثابتة على (الضرائب الكمركية بالأسعار الثابتة).

أظهرت النتائج أن الدوال تفسر العلاقة بشكل أكبر في الضرائب المباشرة وأن كان التضخم لا يشير إلى تأثير معنوي مع الضرائب المباشرة في الأسعار الجارية.

فلا تشير الدوال إلى علاقة ارتباط قوية في الضرائب غير المباشرة وأيضاً لم يكن للتضخم تأثير معنوي مع الضرائب غير المباشرة في الأسعار الجارية.

وأيضاً لا توجد علاقة ارتباط قوية بين المتغيرات و الضرائب المباشرة و الضرائب غير المباشرة بالأسعار الثابتة.

كما دلت نتائج التحليل القياسي بالأسعار الجارية و بالأسعار الثابتة أن نسب التضخم و الناتج المحلي الإجمالي يؤثران بشكل محدود على الحصيلة الضريبية المباشرة وغير المباشرة، لأسباب أن تحديد النوعين من الضرائب يرجع إلى تعليمات وقرارات إدارية أكثر مما هي مرتبطة بالواقع الاقتصادي في البلد.

٤: الأستنتاجات والتوصيات

٤-١: الاستنتاجات

١- بدأ معدل التضخم بالارتفاع بشكل كبير في العراق في عقد التسعينات ولاسيما خصوصاً بعد قرارات العقوبات الاقتصادية، إذ تعطلت الكثير من طاقاته الإنتاجية، إذ كشف الحصار الاقتصادي عن معاناة الاقتصاد النامي النفطي في مواجهة الأزمات الاقتصادية و سجل التضخم ارتفاعا ملحوظاً وبقفزات كبيرة حيث وصل إلى أعلى نسبة له عام ١٩٩٤، فقد بلغ (٨٦٥٢.٩) و بمعدل نمو (٣٩٦.٤٣%)، وازدادت مشكلة التضخم بعد أحداث عام ٢٠٠٣، بسبب توقف المؤسسات الإنتاجية عن العمل واختلال التوازن بين القطاعات الاقتصادية، فقد بلغ معدل التضخم عام ٢٠٠٦ (٥٣.٢%).

٢- هناك تذبذب في معدلات نمو الضرائب المباشرة في مدة البحث ولكنها بصورة عامة تتجه نحو الارتفاع بسبب السياسات الهادفة إلى رفع الأهمية بالنسبة للضرائب وأيضاً عن طريق شمول رواتب موظفي الدولة بالضريبة إبتداءً من منتصف عام ٢٠٠٤، إذ بلغ معدل نمو الضرائب المباشرة (١٥٨.٧%) عام ٢٠٠٤.

٣- تساهم الضرائب المباشرة بنسب ضئيلة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة، لأن عوائد النفط لها النسبة الكبرى في الناتج المحلي الإجمالي و الدخل القومي وضعف النظام الضريبي في رفد الإيرادات العامة، إذ بلغ متوسط مساهمة الضرائب المباشرة للمدة (١٩٩٠ -٢٠٠٣) (٠.٢٧%) فقط و (٠.٥٢%) في المدة الثانية من البحث الممتدة من (٢٠٠٣ – ٢٠١٠).

٤- كان معدل نمو الضرائب غير المباشرة منخفض في مدة البحث لهيمنة الضرائب المباشرة على هيكل الإيرادات الضريبية و ما رافق الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق في حقبة التسعينات والذي أدى إلى الشلل الاقتصادي وتوقف الإنتاج وأيضاً الإجراءات الحكومية التي اتخذت بعد عام ٢٠٠٣ بإلغاء الضرائب الكمركية وجعلها ٥% فقط على البضائع.

٥- ضعف مساهمة الضرائب غير المباشرة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بسبب الظروف الاقتصادية وضعف النظام الضريبي في السيطرة و معرفة السبل التي تؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية، إذ ساهمت الضرائب غير المباشرة بنسبة (٠.٦%) و (٠.١%) من الناتج المحلي الإجمالي ولمدتي البحث (١٩٩٠ – ٢٠٠٣) و (٢٠٠٣ – ٢٠١٠) على التوالي.

٦- إن نسب التضخم و الناتج المحلي الإجمالي يؤثران بشكل محدود على الحصيلة الضريبية المباشرة و غير المباشرة بالأسعار الجارية و بالأسعار الثابتة، لأنَّ تحديد النوعين من الضرائب يرجع إلى تعليمات وقرارات إدارية أكثر مما هي مرتبطة بالواقع الاقتصادي في البلد و هذا يدعم فرضية البحث.

٧- أظهرت النتائج أن الدوال تفسر العلاقة بشكل أكبر في الضرائب المباشرة وان كان التضخم لا يشير إلى تأثير معنوي مع الضرائب المباشرة في الأسعار الجارية.

٨- لا تشير الدوال إلى علاقة ارتباط قوية في الضرائب غير المباشرة وأيضاً لم يكن للتضخم تأثير معنوي مع الضرائب غير المباشرة في الأسعار الجارية.

٤-٢: التوصيات

١- تفعيل الدور التمويلي للضريبة للمساعدة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و الاجتماعي بالعمل على إعادة الضرائب على التركات و الضريبة الزراعية.

٢- استحداث ضريبة القيمة المضافة (هي الضريبة المفروضة على ما يضاف للسلعة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج و التداول أو عند تقديم الخدمة).

٣- إجراء مسح للأنشطة، و الدخول بغية تغطية القطاعات الهامشية و غير المنظمة بسبب أتساع رقعة القطاع الخاص غير المنظم و توسيع الوعاء الضريبي ليشمل دخولاً جديدة.

٤- إبراز الدور الذي تؤديه الضرائب في المساعدة في تمويل النفقات العامة وزيادة الوعي الضريبي عن طريق وسائل الإعلام.

٥- ضرورة قيام الإدارة الضريبية بتهيئة ملاك يقوم بمواكبة أحدث التطورات الحاصلة في النظم الضريبية المتطورة واستخدامها في تطوير النظام الضريبي في العراق.

٦- ضرورة إعادة النظر وبصورة شاملة بالتشريعات الضريبية بحيث تتلافى العيوب الواردة في التشريعات التي تجعل من الضرائب أداة لا علاقة لها بالواقع الاقتصادي.

قائمة المصادر

القوانين و التشريعات

١- الانباري، صباح صادق جعفر، **القوانين العراقية**، مجموعة قوانين الضرائب، ط١ (بغداد: المكتبة القانونية، ٢٠١٠).

الكتب العربية

٢- الجنابي.د هيل عجمي مجبل و ارسلان، رمزي ياسين، **النقود و المصارف و النظرية النقدية**، ط١ (عمان: دار وائل للنشر ٢٠٠٩).

٣- طاقة، محمد، **أساليب علم الاقتصاد الجزئي و الكلي**، ط١ (عمان: دار اثراء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨).

٤- قدي،.د. عبد المجيد، **دراسات في علم الضرائب**، ط١ (عمان: دار جرير للنشر و التوزيع ، ٢٠١١).

٥- الوادي، د. محمد حسين و اخرون، **مبادئ علم الاقتصاد**، ط ١ (عمان: دار المسيرة للتوزيع ، ٢٠١٠).

٦- الوزني، خالد واصف و الرفاعي، احمد حسين، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق**، ط٣ (عمان: دار وائل للنشر ٢٠٠٧).

الرسائل و الأطاريح العلمية

٧- احمد، محسن ابراهيم، **تقويم فاعلية النظام الضريبي في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٥)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة (السليمانية: جامعة السليمانية، كلية الإدارة و الاقتصاد ،٢٠٠٧).

٨- الحياني، نعمان عباس ندا، **فاعلية الموارد المالية الأجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية العربية للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٠**، رسالة ماجستير غير منشورة (بغداد: الجامعة المستنصرية ، كلية الإدارة و الاقتصاد، ٢٠٠٥).

٩- الدوري، عمار ممدوح عبد القادر محمد، **تفعيل الدور التمويلي للضريبة من خلال العدالة الضريبية دراسة حالة العراق**، رسالة ماجستير غير منشورة (بغداد: جامعة بغداد، كلية الإدارة و الاقتصاد، ٢٠٠٩).

١٠-شمران، قحطان، **تفعيل السياسة النقدية في معالجة التضخم مع إشارة خاصة إلى العراق**، رسالة ماجستير غير منشورة (بغداد: جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٥).

١١- الصبيحي، علي نبع صايل، **مصادر التضخم في الاقتصاد العراقي للسنوات ١٩٧٠-٢٠٠٠ و السبل المقترحة لمعالجته**، رسالة ماجستير غير منشورة (الانبار: جامعة الانبار، كلية الإدارة و الاقتصاد، ٢٠٠٤).

١٢- كماش، كريم سالم، **مستقبل النظام الضريبي في العراق في ظل التحول إلى اقتصاد السوق**، أطروحة دكتوراه غير منشورة (بغداد: الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة و الاقتصاد، ٢٠١٠).

الدوريات والمجلات

١٣- العاني ،.د. تقي عبد سالم، **التجارة الخارجية و التضخم مع إشارة خاصة إلى العراق**، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد ٤٢(بغداد: كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،٢٠٠٢) ص ٨٧-١٠٢.

١٤- الهيتي، د. احمد حسين و اخرون، **التضخم في الاقتصاد العراقي** للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٧ مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية العدد ٣ (الانبار: كلية الإدارة و الاقتصاد ،٢٠١٠) ص ص ١-١٥.

النشرات الرسمية

١٥- البنك المركزي العراقي ، النشرات الأحصائية السنوية ، بغداد سنوات متفرقة

١٦- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الحسابات القومية.

١٧- وزارة المالية ، الهيئة العامة للضرائب – قسم التخطيط و المتابعة.

١٨- مجموعة القوانين العراقية ، مجموعة قوانين الضرائب ، المكتبة القانونية ، بغداد ٢٠١٠.

الكتب الأجنبية

١. Mankiw ,N. Gregory , **Principles of Economics** , Fourth Edition (United Kingdom: Harvard UNIVERSITY , ٢٠٠٧)

٢. Schiller, Barables ,R, The economy today ,Eleventh Edithion (United State of America: American University ,٢٠٠٨)

٣. Sheffrin, sallivan, **Economics – principles and tools**, third edition, printer, donnellay Willard, (university of California).